كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

ما حظّ الفعل الماضي من البناء ؟

عبد الحميد عبد الواحد(*)

إنّ الفعل في النظريّة النحويّة العربيّة القديمة هو "كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان"[1]. والاقتران بالزمان من أهمّ خاصيات الفعل للتمييز بينه وبين الاسم، بل بينه وبين الحرف. وممّا يميّز الفعل من الاسم في تصريفه أيضا لحوق ضمائر الرفع البارزة المتعلّقة به، وذلك ممّا يؤكّد اتصال الأفعال بالفاعلين.

وفي التقدير يعتبر الفعل الماضي، عند جمهور النحاة، مبنيّا وإن عدّه بعضهم شبه معرب لأسباب سنشير إليها لاحقا، والبناء حالة ملازمة للكلمة تخالف حالة الإعراب. وهو في نظر النحاة "لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة"[2].

ويقضي البناء أن يكون الوقف في القياس على السكون، ولا يحرّك الساكن إلاّ لعلّة. ويؤكّد ابن يعيش هذا الرأي بقوله: "إذا وجدت مبنيّا ساكنا فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأنّ ذلك مقتضى القياس، فإن كان متحرّكا فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات".[3])

إنّ محاولة الإجابة عن السؤال المثبت في العنوان أعلاه يدفعنا إلى إعادة معالجة مسألة بناء الفعل على النحو الذي تقرّه النظريّة النحويّة العربيّة القديمة، مستفيدين في هذه الحالة من بعض التوجّهات اللّسانيّة الحديثة، ممّا وصل إليه الدرس اللّساني. والاستفادة حاصلة في هذا المجال ممّا يعرف بالصيغمية الإعرابية La morphologie flexionnelle .

الصيغميّة الإعرابيّة

إن كانت الصيغميّة بصفة عامّة تهتمّ بأبنية الكلمات أو بالصياغم les morphèmes المكوّنة لها، فإن الصيغميّة الإعرابيّة تهتمّ بالتغيّرات الطارئة

---

*) رئيس وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. بكلية الآداب والعلوم الانسانية. جامعة صفاقس. تونس. **abdelhamid.abdelwahed@yahoo.fr**

1) ابن يعيش: **شرح المفصّل**. ج. 7 ص 2

2) ابن يعيش: **شرح المفصّل** ج 3 ص 80 .

3) ابن يعيش: **شرح المفصّل** ج 3. ص 82.

على الكلمة، باعتبارها تغيّرات صرفيّة أو تركيبيّة. وذلك من نحو ما يظهر في تصريف الأفعال أو الأسماء. والصيغميّة الإعرابيّة مجال يختلف عن مجال الصيغميّة الاشتقاقيّة La morphologie dérivationelle التي هي أقرب إلى الوحدات المعجميّة الدّالة Les lexèmes . ومن باب المقابلة فإنّ الصيغميّة الإعرابيّة تهتمّ بالمقولات الصرفيّة أو النحويّة عموما، في حين تهتمّ الصيغميّة الاشتقاقيّة بتوليد الكلمات أو الوحدات المعجميّة الدّالة[1].و من المسائل الإعرابية المتعلقة بتصريف الكلمات تصريف الأفعال، وذلك بالنظر إلى الوحدات الصرفيّة أو الصياغم الملحقة بها، والنظر في وظيفة الصياغم النحويّة أو الصرفيّة.

وليس خافيا أنّ هذه الصياغم ممّا يصيب آخر الكلمة أو بدايتها. وهي تحمل معاني مقوليّة، ولا شكّ، كالجنس والعدد والزمن والجهة والوجه وغير ذلك[2].

وممّا تجدر الإشارة إليه أن للصيغميّة الإعرابيّة منهجا يتوخّى في التحليل ومقاربة تصريف الأسماء والأفعال، وهو منهج يعتمد على توزيع الوحدات الصرفيّة في الكلمة المتصرّفة، وذلك بالنظر إلى الاستبدالات الممكنة، ممّا يدفع الباحث إلى النظر في هذه الوحدات في نطاق الأقسام المتوافقة، أي التي تظهر في السياقات نفسها في كلّ مرّة. وللتدليل على هذا لو أخذنا تصريف الفعل في العربيّة مثلا لألفيناه قائما على نوع من التوازي يظهر من خلاله الجذع le radical من جهة، والعلامات الإعرابيّة الدالّة من جهة ثانية. وممّا يجعلنا نقرّ بأنّ الفعل في العربيّة قائم على قسمين، أحدهما ثابت وهو الجذع، وثانيها متغيّر وهو العلامات الضميريّة الدالّة على المقولات التصريفيّة التي تمّت الإشارة إليها.

جذع الفعل

بغاية تصريف الفعل في صيغة الماضي المبنيّ للمعلوم عمدنا إلى إعادة النظر في هذا التصريف بغاية تعميق المسألة ومزيد حسن تمثّلها.

ولعلّ ممّا يستحقّ الاهتمام كمدخل لهذا المبحث أن نشير إلى أهميّة الجذع باعتباره مفهوما غامضا أو غير موجود في الدراسات اللّسانية العربيّة القديمة، وإن وجد ما يقابله في الحقيقة أو يشبهه وهو **البناء** أو **البنية**. وبنية الكلمة على حدّ عبارة الأستراباذي هي " هيأتها التي يمكن

---

1) Isambert, J.P. « **Cours de morphologie** » p. 1-2
2) Poiteau, J. : « **Morphologie flexionnelle** ».

أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصليّة كلّ في موضعه"[1].

ومفهوم البنية، وعلى وجه التقريب، لا يختلف في الحقيقة عن مفهوم الجذع، باعتباره مقوّما أساسيا من مقوّمات الكلمة أو الفعل بوجه خاص. والجذع في الفعل المتصرّف يقوم على ما يعرف بالجذر La racine أو **الحروف الأصول**، مضافا إليه الحركات اللازمة لتحقيق البنية المفترضة. وحتّى يتحقق الجذع في أبنية الأفعال المتصرّفة لا بدّ أن تنضاف إليه اللّواصق اللازمة التي هي عبارة عن علامات ضميريّة تلحق تصريف الفعل في جميع حالاته.

ولا يفوتنا أن نشير في ما يتعلّق بهذا الأمر إلى أن بعض اللّسانيين المحدثين يمثّلون للجذع بثلاثة صياغم مستقلّة هي الجذع (أو الحروف الأصول) أولا، والمجموعة الحركيّة ثانيا، والصيغة أو النموذج المتكوّن من الجذور والحركات ثالثا [2]. وأنّ بعض اللّسانيين الآخرين يقسّمون الجذع إلى طبقات هي طبقة الصواتم، والطبقة الهيكليّة، وطبقة الصوائت[3].

و ليس بعيدا عن هذا التصوّر ما سبق أن أشرنا إليه بشأن البنية أو البناء في النظريّة النحويّة القديمة. وإذا كانت التصوّرات الحديثة التي أشرنا إليها منذ حين قائمة على ثلاثة مستويات أو ثلاث طبقات، هي طبقة الصواتم، والطبقة الهيكليّة، وطبقة الصوائت، فإنّ النظرية القديمة تتحدّث عن طبقتين، وما البنية الا نتاج ضمن هاتين الطبقتين، وهما الحروف الأصول، والحروف الزائدة إن وجدت من جهة، والحركات من جهة ثانية. وإذا كانت الطبقات الثلاث في الحديث تشكّل الجذع لا محالة، فإنّ النظريّة القديمة تعتبر البنية ما تكوّن من طبقتين. ومن هنا نتبيّن مدى التوافق الحاصل بين المفهومين القديم والحديث، أي بين الجذع والبنية، وإن اختلفا نسبيّا في مكوناتهما.

إنّ الإقرار بوجود الجذع في تصريف الفعل الماضي، وبالنظر إلى هذا التصريف، حسب الضمائر المختلفة، وذلك تبعا للجنس والعدد والشخص، يقودنا إلى تمثّل تصريف الفعل "كتب" مثلا على النحو التالي :

---

1) الأستراباذي: **شرح الشافية** ج1 ص 2
2) Mc Carthy , J. : «**Aprosodic theory of Nom - concatenatative morphology**»
3) Hudson, Grover : « **Arabic root of pattern morphology** »

المفرد	المثنى	الجمع
كَتَبَ	كَتَبَا	كَتَبُوا
كَتَبَتْ	كَتَبَتَا	كَتَبْنَ
كَتَبْتُ	كَتَبْتُمَا	كَتَبْتُم
كَتَبْتَ	كَتَبْتُمَا	كَتَبْتُنَّ
كَتَبْتِ		كَتَبْنَا

تصريف الفعل الماضي

لا يخفى أنّ هذا التصريف الذي ضبطناه، هو تصريف يوحي بتصريف الفعل "كتب" تبعا لصيغة الماضي، أو الزمن الماضي، وتبعا للبناء للمعلوم، وتبعا للضمائر المختلفة: المفرد والمثنى والجمع والمتكلّم والمخاطب والغائب والمذكّر والمؤنّث.

ومن خلال هذا التصريف يمكننا تبيّن الجذع "katab" واللواصق التابعة له. وما الجذع في هذا التصريف إلاّ هيكل قائم الذات يتكوّن من الحروف الأصول والحركات، والحروف الأصول متغيّرة تبعا لتغيّر الأفعال. والأفعال متغيّرة بالنظر إلى أنّها كلّ قائم الذات تبعا لتغيّر المعاني المستفادة من الفعل في حدّ ذاته، ذلك أنّ الصيغة ثابتة بانتمائها إلى قسم معيّن من أقسام الفعل المجرّد، أي فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، وأنّ كلّ بنية من هذه الأبنية تضمّ طائفة كبيرة من الأفعال تختلف باختلاف المعنى، واختلاف خصائصها التركيبيّة والدلاليّة.

بنية الكلمة

بنية الاسم أو الفعل في العربيّة على ما بيّنّا قائمة على الحروف الأصول (والحروف الزائدة إن وجدت) والحركات، وهذا دون اعتبار لما يتبع الحرف الثالث من الثلاثيّ، أو الرابع من الرباعيّ، أو الخامس من الخماسيّ. وهذا يعني أنّ ما يتبع الحرف الأخير من الفعل أو الاسم هو من باب الإعراب أو البناء. بهذا التصوّر، كما يقول الأستراباذي إنّ "جملٌ و"جملٍ" و"جملاً" هي على بناء واحد. وأنّ هذا البناء يتكوّن من حرف أصليّ أوّل وفتحة، وحرف أصليّ ثان وفتحة، وحرف أصليّ ثالث دون اعتبار لحركته، بل إن الأستراباذي يذهب إلى أكثر من هذا، فيعتبر كلمة "جمل" هي على هيأة أو شاكلة "ضَرَبَ". وإذا كان التنوين أو حركة آخر الاسم دالّة على الإعراب، فإنّ الفتحة التابعة للحرف الأخير من الفعل، سواء كان ثلاثيّا أو رباعيّا، مجرّدا أو مزيدا، هي دالّة على البناء.

من خلال كلّ هذا نؤكّد من جديد على مدى التقارب الحاصل في التصوّر بين الجذع في اللّسانيات الحديثة، والبنية أو البناء في النظريّة النحويّة العربيّة القديمة.

تصريف الفعل الماضي وعلامات الضمائر الملحقة به

باعتماد هذا التصوّر المتعلّق بالحديث أو القديم على حدّ سواء، فإنّنا نعيد النظر في تصريف الفعل "كَتَبَ" مجدّدا ونضبطه بالكيفيّة التالية:

المفرد	المثنى	الجمع
katab+a	katab+ā	katab+ū
katab+at	katab+atā	katab+na
katab+tu	katab+tumā	katab+tum
katab+ti	katab+tumā	katab+tunna
katab+ta		katab+na

و ذلك بالفصل بين جذع الفعل المتصرّف والعلامات الملحقة به. هذه العلامات في تقدير علماء الصرف أو النحاة عموما هي في أغلبها ضمائر دالّة على المتكلّم والمخاطب والغائب، ودالّة في الآن نفسه على الجنس والعدد. ولا تستثنى من هذه الحالات إلاّ صيغتا "كتَب" و"كتَبتْ". صيغتان تعتبر إحداهما ملحقة بالثانية. و"كتب" هي الأصل، وهي مبنيّة على الفتح، والضمير فيها (في حالة عدم وجود الفاعل الظاهر) ضمير مستتر تقديره "هو". وبالكيفيّة نفسها نتعامل مع "كتبتْ"، إذ التاء فيها، بالرغم من شبهها بتاء "كتبتُ" و"كتبتَ" و"كتبْتِ" هي تاء ساكنة وهي حرف دالّ على التأنيث، وليست ضميرا مطلقا، وإنّما الضمير فيها مستتر مثلما هي الحال في "كَتَبَ".

وبالنظر إلى التصوّرات التي تمثّلها علماء الصرف القدامى في الصّلة القائمة بين بنية الفعل والعلامات الملحقة بها، يُعتبر الفعل الماضي مبنيّا، خلافا للفعل المضارع المعرب. وبناء الفعل عندهم يكون على الفتح والسكون والضمّ. والبناء على الفتح هو الأصل، والإسكان والضمّ، كما يقول ابن يعيش، عارض فيها. ذلك أن الإسكان في لام الفعل عارض كي "لا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم"[1]. وأمّا الضمّ فهو

---

1) ابن يعيش: **شرح المفصّل**. ج. 7 ص 5

عارض أيضا لاتصاله "بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين... لأنّ الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها إلاّ مضموما".[1]

والحاصل من كلّ هذا أنّ البناء ليس واحدا بل أبنية عدّة، وهذا بالرغم من إقرار علماء الصرف (أو النحاة) بأنّ البناء هو لزوم حالة واحدة لا تتغيّر. أمّا أن يكون البناء حالات فهذا يدعو إلى إعادة النظر في المسألة وتقليبها على أوجهها المختلفة.

إنّ الفعل الماضي، بالنظر إلى ما سبق ذكره، مبنيّ باتفاق. ولكن إذا ما وضعنا الماضي موضع مقارنة مع المضارع والأمر من جهة، ومع الاسم من جهة ثانية، فإنّه يمكننا الخلوص إلى بعض العناوين الفرعيّة التالية.

حالات الفعل الماضي وبناؤه

يقول النحاة إنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وما جاء منها مبنيّا فلعلّة طارئة. وأنّ الأصل في الأفعال البناء، وما جاء منها معربا فلعلّة أيضا. ويقول الزجّاجيّ في هذا الصدد: "كلّ اسم رأيته معربا فهو على أصله، وكلّ اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله. وكلّ فعل رأيته مبنيّا فهو على أصله، وكلّ فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله. والحروف كلّها مبنيّة على أصولها"[2]. ونقل عن الخليل وسيبويه وجميع البصريّين، كما يقول الزجاجيّ:" المستحقّ للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحقّ للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل ثمّ عرض لبعض الأسماء علّة منعتها من الإعراب فبنيت (مشابهة الحرف)، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت (مضارعة الأسماء)"[3].

هذا هو الحكم في الأسماء والأفعال والحروف، والحكم المتعلّق بالإعراب والبناء، والتداخل الحاصل بينهما، إذ يمسّ الإعراب الاسم والفعل على حدّ سواء، ولكنّه يمسّ الاسم بالأصالة والفعل بالتبعيّة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى البناء، إذ الأصل فيه هو الفعل والفرع هو الاسم.

ومن خلال كلّ هذا نقرّ بأن الأفعال مبنيّة في الأصل، وما جاء المضارع منها معربا إلاّ لمضارعته الأسماء. وهذه المضارعة تعود إلى

---

1) المرجع نفسه. ص. 6
2) الزجّاجيّ: **الإيضاح في علل النحو**. ص. 77
3) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

أسباب صرفيّة بنيويّة من جهة، وإلى أسباب تركيبيّة أو إعرابيّة من جهة ثانية. والأسباب الأخيرة لا تلزم الفعل المضارع وحده، وإنما تمسّ الفعل الماضي أيضا، ومنها :

– أنّ الفعل المضارع معرب بالنظر إلى اللّواصق الملحقة بآخره وعدم التزامه بحالة واحدة، ولعلّ هذا ممّا ينطبق على الماضي في اختلاف حالات بنائه.

– وهو معرب أيضا بالنظر إلى الوسم الإعرابيّ المتحقّق في الفعل والاسم على حدّ سواء، وذلك من نحو المشابهة بين "ولدان" و"يكتبان" مثلا أو "مسلون" و"يكتبون" أيضا، مع الاختلاف في تقدير هذه اللّواصق في الحالة الأولى والحالة الثانية، والمعاني النحويّة المستفادة منها.

– التوافق في البنية بين الاسم، (و على وجه الدقة اسم الفاعل)، والفعل المضارع، وذلك في ما يتعلّق بعدّة الحروف والحركات والسكنات، فـــ"يضرب" هي على شاكلة "ضارب" و"يُكرمُ" على شاكلة "مُكرم" و"يُدَحرج" على شاكلة "مُدَحرج".

– التوافق في الشيوع والتخصيص. فالفعل يصلح للحال والاستقبال مثلما يصلح الاسم للتنكير والتعريف مثلا.

– دخول لام التوكيد على الفعل المضارع وعلى الاسم على حدّ سواء، وذلك من نحو قولنا:

إنّ زيدا لقائم

إنّ زيدا ليقوم

– اشتراك الفعل المضارع والاسم في الرفع والنصب وإن اختلفا في حالتي الجرّ المتعلّق بالأسماء، والجزم المتعلّق بالأفعال المضارعة.

– التوافق في التوزيع، أي وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، وذلك من نحو قولنا:

هذا رجل قائم

هذا رجل يقوم

إنّ ما ينطبق على الفعل المضارع ألاّ يكون انطباقه على الفعل الماضي واردا وعلى الأقلّ في بعض وجوهه، أوَ لا يقبل الفعل الماضي التوزيع ذاته، الذي سبق أن أشرنا إليه، في الاسم والفعل المضارع؟ أوَ لا نقول :

هذا رجل قام

هذا رجل قائم

هذا رجل يقوم

أو لا يمكن الحديث عن التخصيص والشياع أيضا من نحو ما سبق أن ذكرناه بالنسبة إلى الاسم والفعل المضارع، فنقول: "كَتَبَ" و"ما كتب" و"إن كَتَبَ" و"قد كَتَبَ" الخ..

أو لا يمكن أخيرا اعتبار حالات البناء حالات إعرابيّة على النحو الذي نجده في الفعل المضارع باعتبار أنّ بناء الماضي يجيء على الفتح والضمّ والسكون؟

إنّ هذه الاعتبارات التي ذكرناها هو ممّا دفع بعض النحاة إلى القول بأنّ الماضي شبه معرب، أي ليس معربا وليس مبنيّا، وذلك بالنظر إلى بعض الحالات التي أوردناها وخاصّة بالنسبة إلى توزيع الفعل، ووقوعه خبرا أو صفة أو حالا، وفي تعاقب المعاني النحويّة عليه كالتي تلازم الفعل المضارع أحيانا، وعليه فنحن نقول:

- زيد قائم وزيد يقوم وزيد قام.
- كان يقوم وكان قام
- مررت برجل يقوم ومررت برجل قام
- جاء الذي أحبّه وجاء الذي أحببته.. الخ

إنّ كلّ هذه الحالات التي نعرض لها نريد أن نتبيّن من خلالها الشكّ الحاصل في بناء الفعل الماضي. ولكنّ هذا ليس من شأنه أن يجعلنا نقبل بإعرابه، أو أن نشكّك في قيمة الإعراب في الفعل المضارع.

وإنّما نحن نريد أن نثبت أنّ الفعل الماضي مبنيّ لا محالة، ولكنّ بناءه لا يكون على الفتح والضمّ والسكون، وإنّما يكون على السكون وحده. والسكون في هذه الحالات ممّا يلزم جذع الفعل المتصرّف أو الحرف الأخير من الفعل. ويصبح كلّ ما تلا الجذع هو من باب القرائن الدّالّة. وهذه القرائن ما هي إلاّ علامات ضمائر. وهذه العلامات فيها ما يتحلّى بالاسميّة، وفيها ما يتحلّى بالحرفيّة. فأمّا ما يتحلّى بالاسميّة فهو ضمائر متّصلة، جاءت في محلّ رفع، وتقوم بوظيفة الفاعل. وأمّا ما تحلّى بالحرفيّة فهو لا محلّ له من الإعراب، ممّا يجعله بحاجة إمّا إلى اسم مظهر باعتباره فاعلا أو إلى ضمير مستتر من باب التقدير.

وتعدّ علامات الضمير الحرفيّة في تصريفنا للفعل الماضي هي الفتحة في "كَتَبَ"، والفتحة مع التاء الساكنة في "كتبتْ". وتعدّ بقية علامات الضمائر في كليتها ضمائر متّصلة، وإن اختلفت في التقدير بين الصورة اللفظيّة المنطوقة والصورة المرئيّة المرسومة، باعتبار أنّ ألف التثنية فتحة مشبعة، وواو الجماعة ضمّة مشبعة.

في ما عدا هذا فإنّ بقيّة العلامات الأخرى جاءت دالّة على ما هي عليه.

حالات بناء الفعل الماضي

وبالنظر إلى كلّ هذا يبقى السؤال مطروحا: لم اعتبر النحاة أنّ الفعل "كَتَبَ" مبنيّ على الفتح، وأنّ صيغة "كَتَبُوا" مبنيّة على الضمّ، في حين أن بقيّة التصاريف في مجملها جاءت مبنيّة على السكون ؟

إن ما جعل النحاة يعتقدون هذا الاعتقاد في تصوّرنا هي مبرّرات صوتيّة، وأخرى تركيبيّة، وإن جاءت في مجملها مضمّنة غير صريحة.

فأما المبرّرات الصرفيّة الصوتيّة فإنّها تتمثّل في عدم اعتبار الفتحة علامة دالّة يمكن أن تجيء منفصلة عن الساكن الذي يسبقها، وذلك باعتبارها حركة، والحركة في تقدير النحاة مثلما تشير إلى ذلك تسميتها، لا تكون إلا تابعة للحرف. والحرف في الأصل ساكن، وتحريكه يكون بالفتحة أو الضمة أو الكسرة. والحركة بهذا المعنى صويّت يجيء في كلّ حالاته عقيب الساكن.

ومن هذا حصل التمييز بين المتحرّك والساكن . وبهذا الاعتبار أيضا باتت صيغة "كَتَبَ" مبنيّة على الفتح، وأن صيغة "كَتَبَتْ" التاء فيها ساكنة، وهي حرف يدلّ على التأنيث، وأن علامة التثنية هي الألف، وهي في الحقيقة فتحة مشبعة، وأن علامة الجمع هي الواو وهي في الأصل ضمّة مشبعة .

وأما المبرّرات التركيبيّة فتتمثل في علاقة الفعل بالفاعل. فإذا كانت **تُ وتَ وتِ وتُمْ ونَا** وغيرها ضمائر متّصلة تقوم بوظيفة الفاعل فإنه لا يمكن للفتحة في كَتَبَ، والتاء الساكنة في "كَتَبَتْ" أن تعدّ كذلك لأنها لا يمكن أن تقوم بوظيفة الفاعل. وفي الاستعمال نحن نقول:

جاء الولد وجاءت البنت

وفي التقدير نقول:

جاء Ø وجاءت Ø

ونقول: جاء الولدان وجاء الأولاد

ولا نقول: *جاءا الولدان أو *جاءوا الأولاد

لأنّ في هذين المثالين الأخيرين يصبح لدينا فاعلان:الاسم المضمر، أي الضمير المتّصل من جهة، والاسم المظهر من جهة ثانية. والقاعدة العامّة في هذا المضمار تقول: لا بدّ لكلّ فعل من فاعل يلحق الفعل في كلّ حالاته، ولا يمكن للفاعل أن يكون فاعلين، أي لا بدّ أن يكون لكلّ فعل فاعل واحد لا غير.

إن هذه الاعتبارات الصرفيّة الصوتيّة من جهة والتركيبيّة من جهة ثانية، هي التي جعلت النحاة يستبعدون أن تكون الفتحة في "كَتَبَ" ضميرا، أو علامة ضمير، وكذلك تاء التأنيث الساكنة أيضا، وجعلتهم يعتبرون أنّ الفعل الماضي في كل حالاته مبنيّ، وأن بناءه يجيء على الفتح والضمّ والسكون، وإن كان الأصل في هذا البناء السكون لا محالة، وأن الفتح والضمّ ملحقان به لاعتبارات سبق أن ألمحنا إليها.

بناء الفعل وعلامات الضمائر الملحقة به

بالنظر إلى ما وصلنا إليه، وتبعا لكل ما ذكر وبإعادة النظر في تصريف "كَتَبَ" نصل إلى الاستخلاصات التالية:

1- أنّ تصريف "كتب" في الماضي لا يختلف عن تصريف كلّ الأفعال الباقية في صيغة الماضي، سواء كانت ثلاثيّة مزيدة، أو رباعيّة مجرّدة ومزيدة. إذ التصريف واحد في كلّ الحالات، وذلك باعتبار بنية الفعل التي تعدّ جذعا من جهة، وعلامات الضمائر من جهة ثانية.

2- أن علامات الضمائر المشار إليها ما هي إلا وسوم إعرابيّة، أو قرائن دالّة يتّسم بعضها بالحرفيّة، وبعضها اللآخر بالاسميّة. وأما المتّسمة بالاسمية منها فهي ضمائر متّصلة في محلّ رفع وظيفتها فاعل، وأما المتّسمة بالحرفيّة فهي علامات لا محلّ لها من الإعراب، والفاعل المتعلّق بها في هذه الحالات ضمير مستتر تقديره "هو" أو "هي"

3- أن علامات الضمائر المذكورة هي علامات دالّة على التصريف، تبعا للصيغة والجنس والعدد والضمير، وقد تتحمّل مقولات أخرى مثل الجهة والبناء والزمن.

4- أن صيغة الماضي في كل حالاتها مبنيّة وأن بناءها لا يكون إلا على السكون. والساكن في هذه الحالة لام الفعل الساكنة، ولا اعتبار لما يجيء بعد هذا الحرف الساكن إلا من باب تقدير اللواصق الملحقة المتّصلة بتصريف الفعل في صيغة الماضي.

5- أن هذه العلامات الضميريّة التابعة لجذع الفعل المصرّف في صيغة الماضي تتحقق في الأبنية التالية: حركة مشبعة، أو غير مشبعة، وحرف.

6- أن الإقرار بوجود حرف مسبوق بحركة، وهو ما نعبّر عنه بتاء التأنيث الساكنة في "كَتَبَتْ" قد يغيّر بعض المفاهيم السائدة في النظريّة النحويّة العربيّة القديمة، ذلك أن الحركة، كما هو معلوم لا تسبق الحرف ولا تجيء معه، وإنمّا هي تتبعه، وتغدو وظيفتها في هذه الحالة تحريك الحرف الساكن. وإن الإقرار بالحركة التي يتبعها الحرف من شأنه أن يغيّر التصوّر المعتبر في أبنية المقاطع في العربية، مما يجعلنا نجزم بوجود المقطع /vc/، ولهذا الأمر ما يبرّره، وليس هنا موطن الحديث عنه[1].

7- أما الحركة المشبعة أو غير المشبعة فممّا نجده في صنفين من التصاريف في المفرد والمذكّر والغائب "كَتَبَ"، وفي المثنّى المذكّر الغائب والمؤنّث أيضا في "كَتَبَا" و"كَتَبَتَا"، وفي الجمع المذكّر الغائب في "كتبوا".

8- فأمّا بشأن الحركة القصيرة فلا تكون إلا فتحة. والفتحة وإن كانت في الاعتبار مستقلّة على أنّها علامة ضمير ملحقة بالجذع، فإنها من الناحية الصوتيّة هي حركة تابعة للام الكلمة، ولا انفصام بينها وبين ما يسبقها.وبهذا المعنى ومن الناحية الصوتيّة هي صيغم يفصل بينه وبين جذع الفعل حاجز ضعيف يدلّ على أن هذا الصيغم من تمام الكلمة المنطوقة[2] .

9- وأما بشان الحركة المشبعة فهذا ممّا نجده في "كتبا" و"كتبتا" و"كتبوا". وبالتالي فإن هذه العلامة الإعرابية لها صورتان: صورة مفترضة وصورة منجزة. فأما المفترضة فهي صورة صوتيّة مجرّدة، في حين أن الصورة المنجزة هي الصورة المتحققة المنطوقة، ولا اعتبار في هذه الحالة للرسم المكتوب، إلا من باب أن المكتوب ملحق بالمنطوق.

وألف التثنية في حالة المثنّى هي في المستوى النطقيّ فتحة طويلة، وفي التصوّر الصوتيّ المفترض هي ألف مع حركة لها من جنسها أي فتحة. والأمر نفسه يقال بالنسبة إلى الضمّة المشبعة، إذ هي حركة طويلة

---

1) بالرغم من كون الحركة تتبع في كل حالاتها الحرف في السلسلة النطقيّة، ولا سبيل أن تكون الحركة مع الحرف أو قبله، إلا أننا بالنظر إلى تقطيع الكلمة إلى عناصرها الأساسيّة المكوّنة لها يتبيّن لنا أن بعض اللواصق أو اللواحق التابعة للكلمة العربيّة يمكن أن تسبق بحركة وأن تحقق المقطع /vc/و يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى تاء التأنيث في الأسماء التي هي /at/ وفي جمع المونث السالم /t◘/ وفي النسبة /iyyun/ وفي الافعال على ما ذكرنا.

2) لتحليل الكلمة في العربية التجانا في كثير من الأحيان إلى الحواجز التي تشير إليها النظريّة التوليديّة التحويليّة المعياريّة وأهميّتها في تقسيم السلسلة النطقيّة. ولقد اصطلح على هذه الحواجز بالضعيفة ويرمز لها ب (+) وهي ممّا يفصل بين الصياغم، والحواجز القويّة التي تفصل بين الكلمات ويرمز لها ب(#) والحواجز القوية جدا التي تفصل بين الجملة والجملة ويرمز لها ب (##).

في الإنجاز الصوتي، وهي واو مسبوقة بحركة لها من جنسها في التصوّر الوظيفي، وذلك مما يحقّق المعادلة التالية:

$$a\ I = \bar{a}$$

$$uw = \bar{u}$$

هذه أهمّ الاستخلاصات التي نخرج بها بشأن بناء الفعل الماضي، وذلك باعتباره مبنيّا لا محالة، ولكنّ بناءه لا يكون إلا على السكون، وهو الأصل في البناء،وأن بقيّة حالات البناء التي يذكرها النحاة لا معنى لها إذا نظرنا إلى تصريف الفعل الماضي نظرة جديدة، وإن أثّرت هذه النظرة على بعض التصوّرات النظريّة السائدة، لا في ما يتعلّق ببناء الفعل الماضي وحده، وإنما في ما يتعلّق بمسائل تصريفيّة صوتيّة تهمّ حقيقة الحرف والحركة، وحقيقة المقطع في العربيّة.

قائمة المصادر والمراجع

- الأستراباذي (رضي الدين) : **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد.دار الكتب العلميّة. بيروت 1982.

- ابن جني(أبو الفتح عثمان):**التصريف الملوكي**. تحقيق ديزيرة سقال دار الفكر العربيّ بيروت 1998.

- الرحالي (محمّد): **تركيب اللّغة العربية. مقاربة نظرية جديدة.** دار توبقال للنشر الدار البيضاء. المغرب 2003.

- الزجّاجيّ (أبو القاسم): **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك.ط 5 دار النفائس .بيروت 1986.

- ابن السرّاج (أبو بكر) : **الأصول في النحو**. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت 1985.

- عبد الواحد (عبد الحميد): **من أصول التصريف. شرح التصريف الملوكي** . مكتبة قرطاج ووحدة بحث اللّسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. صفاقس. تونس 2010.

- عبد الواحد (عبد الحميد): **الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ**. مكتبة علاء الدين. صفاقس.تونس 2004.

- عبد الواحد (عبد الحميد): **بنية الفعل .قراءة في التصريف العربيّ** كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة .صفاقس. تونس 1996.

-ابن يعيش (موفق الدين): **شرح المفصّل للزمخشري**.دار صادر بيروت (دون تاريخ).

- HUDSON, Grover: "Arabic root and pattern morphology without tiers" in **Journal of Linguistics** n°22 Cambridge University Press 1986.

- ISAMBERT, JP: "la morphologie"http:// paulisambert.free.fr/ notes/seance13.html

- Mc CARTHY, Jhon : "A prosdic theory of Non-Concatenative Morphology", in **linguistic Inquiry**. Vol 2 , n°3, 1981 Mit Press , Cambridge.

- POITOU, Jaques : « Morphologie flexionnelle »

http://j.poitou. free.fr/pro/html/gen/flexion.html